A

WIPO
المنظمة العالمية
للملكية الفكرية

CDIP/23/4
الأصل: بالإنكليزية
التاريخ: 18 فبراير 2019

اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية

الدورة الثالثة والعشرون

جنيف، من 20 إلى 24 مايو 2019

تقرير إنجاز مشروع التعاون على التنمية والتعليم والتدريب المهني في مجال حقوق الملكية الفكرية مع مؤسسات التدريب القضائي في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً

من إعداد الأمانة

1. يتضمن مرفق هذه الوثيقة على تقرير إنجاز مشروع أجندة التنمية بشأن التعاون على التنمية والتعليم والتدريب المهني في مجال حقوق الملكية الفكرية مع مؤسسات التدريب القضائي في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً. وقد استُكمل تنفيذ المشروع في ديسمبر 2018 وقُيّم لأغراض الدورة الحالية للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية (لجنة التنمية). ويمثّل تقرير الإنجاز التقرير الشامل النهائي عن فترة تنفيذ المشروع بأكملها، المُقدم إلى اللجنة قبل النظر في تقرير التقييم.

2. إن لجنة التنمية مدعوة إلى الإحاطة علماً بالمعلومات الواردة في مرفق هذه الوثيقة.

[يلي ذلك المرفق]

ملخص المشروع	
رمز المشروع	*DA_3_10_45_01*
العنوان	*التعاون على التنمية والتعليم والتدريب المهني في مجال حقوق الملكية الفكرية مع مؤسسات التدريب القضائي في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً.*
توصيات أجندة التنمية	*التوصية 3*: زيادة ما يخصص من أموال وموارد بشرية لبرامج المساعدة التقنية في الويبو للنهوض بجملة أمور، منها ثقافة الملكية الفكرية الموجهة للتنمية مع التأكيد على إدراج الملكية الفكرية في مختلف المستويات التعليمية وحفز اهتمام الجمهور بالملكية الفكرية. *التوصية 10*: مساعدة الدول الأعضاء على تطوير كفاءاتها المؤسسية الوطنية في مجال الملكية الفكرية وتحسينها من خلال المضي في تطوير البنى التحتية وغيرها من المرافق بهدف جعل مؤسسات الملكية الفكرية أكثر فعالية، والنهوض بتوازن عادل بين حماية الملكية الفكرية والمصلحة العامة. وينبغي أن تنسحب هذه المساعدة التقنية أيضاً على المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية المعنية بالملكية الفكرية. *التوصية 45*: انتهاج إنفاذ الملكية الفكرية في إطار الاهتمامات الاجتماعية الأوسع والانشغالات المعنية بالتنمية بصفة خاصة، بحيث "تسهم حماية حقوق الملكية الفكرية وإنفاذها في تشجيع الإبداع التكنولوجي ونقل التكنولوجيا ونشرها تحقيقاً للمنفعة المتبادلة لمنتجي المعارف التكنولوجية وللمنتفعين بها وعلى نحو يؤدي إلى الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية وإلى تحقيق التوازن بين الحقوق والالتزامات"، بما يتفق مع المادة 7 من اتفاق تريبس.
ميزانية المشروع	مجموع تكاليف خلاف الموظفين: 000 500 فرنك سويسري.
مدة المشروع	24 شهراً تحققت معظم النتائج في يوليو 2018، كما هو مخطط له. ومع ذلك، اعتُبر تمديد التنفيذ لمدة 5 أشهر ضروريا للقيام بأنشطة الاختبار والمراجعة اللازمة وضمان المستوى الأمثل لنوعية نتائج المشروع.

قطاعات الويبو الرئيسية المعنية والصلة ببرامج الويبو	البرامج 9 و10 و17.
وصف مقتضب للمشروع	يهدف المشروع، كما هو مفصل في وثيقة المشروع CDIP/16/7 REV.2، إلى تعزيز قدرة مؤسسات التدريب القضائي على تقديم برامج التعليم المستمر بشأن حقوق الملكية الفكرية وبالتالي تطوير كفاءة ومهارات القضاة في الفصل بفعالية في منازعات الملكية الفكرية. وشاركت في المشروع أربعة بلدان رائدة هي: كوستاريكا ولبنان ونيبال ونيجيريا. وقد مثّلت تلك البلدان المناطق التالية على التوالي: أمريكا اللاتينية والكاريبي، والمنطقة العربية، وآسيا والمحيط الهادئ، وأفريقيا. كما مثّلت نيبال مجموعة البلدان الأقل نمواً. وركّز المشروع على تطوير وحدات وأدلة مخصصة لهذا الغرض وتقديم برامج شاملة للتعليم المستمر المباشر وعن بعد. وسمح المشروع أيضًا بإنشاء شبكات على الإنترنت لتبادل المعلومات والتعلم بين الأقران، كما أتاح الوصول إلى مجموعة مختارة من المواد المرجعية وإلى قاعدة بيانات متخصصة تشمل دعاوى قضائية. ونُفذ المشروع بالكامل واختُتم في ديسمبر 2018، بالتنسيق الوثيق مع البلدان الرائدة ومع مراعاة أولوياتها واحتياجاتها المحددة. لقد تحققت جميع أهداف المشروع بالكامل كما تؤكّده مؤشرات النجاح الإيجابية للغاية.

مدير المشروع	السيد محمد عبد الرؤوف البديوي، مستشار رئيسي، أكاديمية الويبو.
الصلة بالنتائج المرتقبة في البرنامج والميزانية	*النتيجة المرتقبة هـ. 2.3*: كفاءات معزَّزة للموارد البشرية قادرة على تلبية تشكيلة واسعة من المتطلبات لتسخير الملكية الفكرية بفعالية لأغراض التنمية في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً والبلدان ذات الاقتصادات المتحولة.

موجز عام لتنفيذ المشروع	أولا. المساهمون الرئيسيون 1. المؤسسات الوطنية نُفذ المشروع بالتعاون الوثيق مع المؤسسات الوطنية المسؤولة عن توفير برامج التعليم المستمر للقضاة في البلدان الرائدة، وهي: - السلطة القضائية لكوستاريكا من خلال مدرسة إدغار سيرفانتس فيلالتا للقضاء، كوستاريكا؛ - ووزارة العدل في الجمهورية اللبنانية، لبنان؛ - والأكاديمية القضائية الوطنية، نيبال؛ - والمعهد القضائي الوطني لجمهورية نيجيريا الاتحادية بالتعاون مع لجنة حق المؤلف النيجيرية، نيجيريا. 2. المستشارون الوطنيون للمشروع عيّن كل بلد رائد مستشاراً وطنياً للمشروع لتسهيل التنفيذ الفعلي للمشروع على المستوى الوطني. ولعب المستشارون دوراً رئيسياً في ضمان أن يكون برنامج التعليم المستمر مناسباً للقضاة المستفيدين ومصمماً بطريقة تلبي احتياجاتهم الدقيقة ومتماشياً مع الأولويات الوطنية. وشاركوا في جميع مراحل المشروع: تقييم الاحتياجات، وتصميم البرامج التدريبية، ووضع محتويات التدريب وتكييفها، والمشاركة في دورات التعليم المستمر، وإجراء تقييمات وتقديرات بشأن تنفيذ المشروع وتقدمه. 3. جهات التنسيق الوطنية أدى القضاة وكبار المسؤولين الذين عيّنتهم السلطات الوطنية دور جهات التنسيق الوطنية لضمان التنسيق والتنفيذ الفعالين لجميع الأنشطة المخططة. 4. المستشار الدولي للمشروع دُعي أستاذ من مصر يعمل كذلك قاضياً وله خبرة في مجال الملكية الفكرية لوضع محتوى وحدات التعليم عن بعد في مجال الملكية الفكرية، بالتعاون الوثيق مع هيئة القضاة المبيّنة أدناه. 5. هيئة القضاة استعداداً لتصميم المشروع وتنفيذه، عقدت أكاديمية الويبو اجتماعاً لهيئة من القضاة المشهورين لتلقي مشورتهم ورؤيتهم حول الطريقة الأكثر فعالية لتحقيق أهداف المشروع. وكانت هيئة القضاة مؤلفة من قضاة من أستراليا وبلجيكا والصين ومصر وبيرو والفلبين

وجنوب أفريقيا. وعقب اجتماع عُقد في جنيف في الفترة من 17 إلى 19 يوليو 2017، قدم أعضاء الهيئة توصيات جوهرية بشأن الطرق المزمع تطويرها لبرامج التعليم المستمر المقترحة في إطار المشروع. كما شاركوا بنشاط في وضع شكل ومحتوى دورة التعليم عن بعد التي تم تطويرها.

6. المدرّبون

شارك حوالي 35 مدرّساً ومدرّباً محلياً ودولياً (قضاة وأساتذة) بنشاط في مختلف أنشطة التعليم المستمر. وأعطيت الأولوية للمدرّبين المحليين من أجل الاستفادة من المهارات والخبرات الوطنية في التركيز على الحالات الخاصة بكل بلد رائد.

ثانيا. بدء المشروع

1. الجلسات الإعلامية والاتصالات الأولية

في المرحلة الأولية، عقدت الأمانة اجتماعات جماعية وثنائية مع ممثلي البعثات الدائمة للبلدان الرائدة في جنيف، وأطلعتهم على نطاق المشروع وأهدافه وناقشت معهم المساهمة المتوقعة من كل بلد رائد وخطوات التنفيذ المقترحة.

كما أنشأت الأمانة، بالاتفاق مع البعثات الدائمة في جنيف، قنوات اتصال مباشرة مع مؤسسات التدريب القضائي من خلال المستشارين الوطنيين المعيّنين في المشروع وجهات التنسيق الوطنية.

2. تقييم الاحتياجات

قُيّمت بشكل مستقل احتياجات كل بلد رائد، كما هو منصوص عليه في وثيقة المشروع، وذلك من خلال الاستبيانات والبعثات. والجمع بين تلك التدابير لم يمكّن من فهم الأولويات والاحتياجات والمتطلبات الوطنية فحسب، بل مكّن أيضا من زيادة توضيح العناصر المكونة للمشروع للسلطات الوطنية المعنية والاتفاق على الأهداف التي يتعين تحقيقها بشكل مشترك وطرق التنفيذ الواجب اتباعها.

3. الالتزامات الرسمية

من أجل التعاون ضمن أطر منظمة ومخطط لها بشكل جيد، نُوقشت اتفاقيات التعاون ووثائق المشروع والأطر الزمنية للتنفيذ بالإضافة إلى اختصاصات المستشارين الوطنيين للمشروع، ووُضعت صيغها النهائية مع كل بلد رائد. وشكّلت هذه الصكوك، إلى جانب وثيقة المشروع الشاملة، الإطار الرئيسي لعملية التنفيذ.

ثالثا. تنفيذ المشروع

1. المبادئ التوجيهية

طوال عملية التنفيذ، أولت أكاديمية الويبو أهمية قصوى لبعض المبادئ الأساسية، بما في ذلك: "1" التخطيط والتنسيق والتشاور بشكل وثيق مع البلدان المستفيدة، "2" وتلبية احتياجاتها وأولوياتها المحددة ذاتياً، "3" واستخدام المواهب الوطنية والخبرات متى كانت متوافرة، "4" وضمان استدامة المشروع على المستوى الوطني.

وتمهيدًا لاستدامة المشروع، ركّزت الأمانة على ما يلي:

- وضع نتائج عامة وقابلة للتعديل من أجل الاستجابة السريعة لطلبات المساعدة الجديدة التي يمكن أن تقدمها بلدان أخرى في المستقبل؛

- واختيار نهج تدريب المدرّبين الذي يعزّز المواهب المحلية ويسمح بإعادة توزيع المعارف المكتسبة.

2. الإطار الزمني للتنفيذ

بدأ تنفيذ المشروع في يوليو 2016، بعد أن قامت المجموعات الإقليمية في جنيف بتحديد البلدان الرائدة، واستُكمل في ديسمبر 2018.

3. النتائج الرئيسية

تحققت النتائج الرئيسية التالية:

1.3. مواد التدريب

"1" شارك في وضع دورة التعليم عن بعد بشأن الملكية الفكرية المخصصة للقضاء هيئة القضاة والأستاذ القاضي من مصر، الذي أشرف عن إعداد الدورة.

"2" بناءً على دورة التعليم عن بعد المذكورة أعلاه، صُممت أربع دورات وطنية مخصصة وروجعت وتُرجمت لصالح البلدان الرائدة. ومراعاةً للاحتياجات والأولويات والسياقات القضائية الوطنية لكل بلد، اضطلع بعملية التصميم المخصصة خبراء وطنيون عيّنتهم البلدان المستفيدة؛

"3" وضع دليل عام للمدرّب لمساعدة المدرّبين والمدرّسين على إعداد دورات التعليم المستمر وتقديمها؛

"4" وضع دليل مدرّب حسب احتياجات كل بلد رائد ووفقاً لدورة التعليم عن بعد المخصصة.

2.3. النفاذ إلى المواد المرجعية

"1" اقتُنيت مجموعة من المواد الببليوغرافية بشأن حقوق الملكية الفكرية، إلى جانب منشورات الويبو ذات الصلة، وأُرسلت إلى كل مؤسسة تدريب قضائي. واختيرت المنشورات بالتنسيق الكامل مع البلدان الرائدة؛	
"2" وأبرمت الأمانة عقداً مع مزوّد خدمة متخصص يسمح للمدرِّبين المدرَّبين بالنفاذ المجاني، لمدة ثلاث سنوات، إلى قاعدة بيانات تضم حوالي 3.5 مليون دعوى قضائية بشأن حقوق الملكية الفكرية من أكثر من 110 بلدان. وكجزء من العقد، تلقى القضاة في كل بلد رائد أيضاً تدريباً خاصاً على استخدام قاعدة البيانات والاستفادة بشكل كامل من وظائفها (من يومين إلى أربعة أيام خلال الفترة من أغسطس إلى نوفمبر 2018).	
3.3. الدعم الالكتروني	
"1" إتاحة استخدام منصة أكاديمية الويبو للتعليم الإلكتروني لأغراض دورات التعليم المستمر التي قد ترغب مؤسسات التدريب القضائي في تنظيمها للمؤسسات القضائية في المستقبل؛	
"2" وإنشاء أربعة منتديات وطنية آمنة لتبادل المعلومات والتعلم بين الأقران في الهيئة القضائية لكل بلد رائد. وستظل المنتديات مفتوحة وقابلة للنفاذ، بعد الانتهاء من المشروع، حسب السلطة التقديرية للبلدان الرائدة؛	
"3" وإنشاء شبكة عالمية للنفاذ المفتوح لفائدة القضاة تضمّ معاهدات الويبو وسجلاتها وقواعد بيانات القوانين الوطنية؛	
"4" وتيسيراً لعمل القضاة، أصبحت مواد التعليم المستمر والشبكات وقواعد البيانات متوافقة مع الأجهزة المحمولة وبالتالي بات يسهل النفاذ إليها من خلال الهواتف الذكية والأجهزة اللوحية؛	
وتشكّل جميع مواد التدريب والمراجع المذكورة أعلاه مجموعة أدوات الويبو للتعليم المستمر الموجه للقضاة على النحو الوارد في وثيقة المشروع CDIP/16/7 REV.2.	
وعلى الرغم من أن جميع الأهداف قد تحققت بالتساوي في جميع البلدان، إلا أن أكاديمية الويبو كيفتها حسب الاحتياجات والأولويات والممارسات المحددة لكل بلد رائد.	
وبالإضافة إلى النتائج المذكورة أعلاه، قدمت الأمانة خلال الدورة الثانية والعشرين للجنة التنمية الاستنتاجات الأولية لدراسة استقصائية بشأن مؤسسات التدريب القضائي القائمة التي تقدم التدريب في مجال حقوق الملكية الفكرية للهيئة القضائية.	

4. تدريب المدرّبين

وضعت الأمانة لكل بلد، على النحو المخطط والمتفق عليه مع البلدان الرائدة، برنامجاً لتدريب المدرّبين يشتمل على دورات تعليم خاصة عن بعد ودورات تعليم مستمر مباشرة. ونُظمت تلك الدورات بالتنسيق مع مؤسسات التدريب القضائي ومساعدة قضاة وأساتذة دوليين ووطنيين من ذوي الخبرة.

وتلقى ما مجموعه 74 قاضياً ومدرّباً، من بينهم 21 امرأة، ما معدله 120 ساعة من دورات التعليم المستمر النظرية والتطبيقية في مجال حقوق الملكية الفكرية.

1.4. كوستاريكا

وفقاً لاتفاقية التعاون المبرمة مع مدرسة إدغار سيرفانتس فيلالتا للقضاء، نُفذ برنامج خاص لتدريب المدرّبين.

وشارك 24 قاضياً في برنامج التعليم المستمر وتلقوا تدريباً أساسياً وعملياً على الإنترنت وبشكل مباشر بمشاركة أستاذ بارز من كولومبيا وقاض كبير من إسبانيا. كما عمل الأساتذة والقضاة الوطنيون كمدرّسين ومدرّبين في البرنامج.

ونُظمت الدورات التدريبية التالية:

- دورة تعليم عن بعد: 28 مايو - 31 يوليو 2018؛
- دورة تدريب مباشرة: سان خوسيه، كوستاريكا: 11 إلى 15 يونيو 2018؛
- دورة متابعة مباشرة: سان خوسيه، كوستاريكا: 31 أكتوبر إلى 2 نوفمبر 2018؛
- تدريب مباشر عبر الإنترنت على استخدام قاعدة بيانات الدعاوى القضائية (أربع دورات): 10 أكتوبر و8 و15 و19 نوفمبر 2018.

2.4. لبنان

وفقاً لاتفاقية التعاون المبرمة مع وزارة العدل في الجمهورية اللبنانية، نُفذ برنامج خاص لتدريب المدرّبين.

وشارك 20 قاضياً في برنامج التعليم المستمر وتلقوا تدريباً أساسياً وعملياً على الإنترنت وبشكل مباشر بمشاركة أساتذة وقضاة متمرسين من مصر والأردن وسوريا بالإضافة إلى قضاة وخبراء ماهرين من لبنان.

- الدورة الأولى للتعليم عن بعد (عامة): 21 مايو - 18 يوليو 2018؛
- الدورة الثانية للتعليم عن بعد (متخصصة): 15 يوليو - 10 نوفمبر 2018؛
- دورة تعليم مباشرة: بيروت، لبنان: 2 - 4 يوليو 2018؛

	- دورة متابعة مباشرة: بيروت، لبنان: 9 و10 نوفمبر 2018؛ - تدريب مباشر عبر الإنترنت على استخدام قاعدة بيانات الدعاوى القضائية (أربع دورات): 5 أكتوبر (دورتان) و12 أكتوبر 2018 (دورتان). 3.4. نيبال وفقاً لاتفاقية التعاون المبرمة مع الأكاديمية القضائية الوطنية، نُفذ برنامج خاص لتدريب المدرّبين. وشارك 14 قاضياً من المحكمة العليا ومحاكم المحافظات ومدعون عامون في برنامج التعليم المستمر على الإنترنت وبشكل مباشر. وشارك في البرنامج قاضٍ ذو خبرة من الفلبين وأساتذة قانون الملكية الفكرية من الهند والمملكة المتحدة وتفاعلوا مع المشاركين بشأن مجموعة مختارة من قضايا الملكية الفكرية. وألقى قاضيان من المحكمة العليا وخبراء آخرون من نيبال محاضرات وقدّموا تجارب وطنية عملية. - دورة تعليم عن بعد: 28 مايو - 3 أغسطس 2018؛ - دورة تعليم مباشرة: كاثماندو، نيبال: 30 يوليو - 1 أغسطس 2018؛ - دورة متابعة مباشرة: كاثماندو، نيبال: 2 و3 ديسمبر 2018؛ - التدريب على استخدام قاعدة بيانات الدعاوى القضائية. بالنظر إلى صعوبة تنظيم دورات جماعية على الإنترنت لفائدة القضاة بسبب انشغالاتهم الكثيرة، أنشئ موقع شبكي مخصص يحتوي على المواد التعليمية ذات الصلة لتمكينهم من استخدامها والاطلاع عليها في الوقت الذي يناسبهم. 4.4. نيجيريا وفقًا لاتفاقية التعاون المبرمة مع المعهد القضائي الوطني واللجنة الوطنية لحق المؤلف، نُفذ برنامج خاص لتدريب المدرّبين. وشارك 18 أستاذاً وممارساً للقانون في برنامج التعليم المستمر على الإنترنت وبشكل مباشر. وقدم أساتذة قانون من ذوي الخبرة من كينيا وإثيوبيا المساعدة وأتاحوا خبرتهم لتسيير تلك الأنشطة التدريبية. واختارت نيجيريا تعزيز كفاءة الخبراء في مجال الملكية الفكرية الذين سيقومون لاحقاً بنقل معارفهم إلى القضاة على المستوى الوطني. - دورة تعليم عن بعد: 28 مايو - 3 أغسطس 2018؛ - دورة تعليم مباشرة: أبوجا، نيجيريا: 17 - 19 يوليو 2018؛ - دورة متابعة مباشرة: أبوجا، نيجيريا: 26 و27 نوفمبر 2018؛

- تدريب مباشر عبر الإنترنت على استخدام قاعدة بيانات الدعاوى القضائية (أربع دورات): 23 و24 و27 و28 أغسطس 2018.	
رابعا. الرصد المنتظم	
أثناء تنفيذ المشروع، رُصد التقدم المحرز في كل عنصر من عناصر المشروع بانتظام ومقابل كل مرحلة من مراحل التنفيذ الواردة في وثائق المشروع الأولية والوطنية واتفاقات التعاون. وأجري الرصد في جميع مراحل المشروع: التخطيط والتصميم والتنفيذ والتقييم.	
وكان الرصد مفيداً في ضمان ما يلي: فهم احتياجات وتوقعات البلدان الرائدة بشكل أفضل؛ وتقديم توضيحات إضافية، عند الاقتضاء، بشأن بعض عناصر المشروع؛ وضبط أنشطة التنفيذ المخططة؛ والتكيّف مع الظروف والشروط الحقيقية؛ وتعديل نُهج التنفيذ والجداول الزمنية عند الضرورة؛ ورصد النتائج المرتقبة والمخاطر المحتملة عن كثب وتحسين فعالية التكلفة ونوعية نتائج المشروع.	
وكان إجراء رصد بالغ الدقة أمراً أساسياً بالنظر إلى تنوع الأنشطة التي ينطوي عليها المشروع وتميّز الخبرات والاحتياجات والخصائص في كل بلد رائد. وبالنظر إلى الطابع الفريد لكل بلد رائد، كان من الضروري ممارسة قدر من المرونة في تنفيذ المشروع دون النزوع، بالطبع، إلى إغفال الأهداف النهائية للمشروع وجدوله الزمني.	
واستُخدمت أدوات مختلفة لضمان الرصد المنتظم لتنفيذ المشروع:	
"1" التقارير المرحلية: قُدمت ثلاثة تقارير مرحلية للنظر فيها، إذ ورد التقرير الأول في المرفق السادس للوثيقة CDIP/18/2؛ وورد التقرير الثاني في المرفق السادس للوثيقة CDIP/ 20/2؛ وورد التقرير الثالث في الملحق الثالث للوثيقة CDIP/22/2. كما قدمت تقارير شفهية خلال انعقاد الدورات 18 و20 و22 للجنة التنمية.	
"2" استمارات التقييم: في نهاية كل دورة تدريبية، وبعد الانتهاء من المشروع، طُلب من المشاركين استيفاء استمارات تقييم وتقديم التعليقات والاقتراحات.	
"3" الاتصالات المنتظمة: سهّلت الاجتماعات الرسمية وغير الرسمية والمؤتمرات الهاتفية وتبادل رسائل البريد الإلكتروني الإدارة اليومية للمشروع.	
خامسا. المساواة بين الجنسين	
أدرجت في وثائق المشروع، على النحو المتفق عليه والمبرم مع البلدان الرائدة، أحكام محددة تتعلق بتشجيع المساواة بين الذكور والإناث من حيث المدرّبين المشاركين.	

	سادسا. ردود الفعل الأولية والمتابعة كانت التقارير الأولية التي تلقتها الأمانة من البلدان الرائدة إيجابية للغاية. ووجد بعضهم أن فوائد المشروع فاقت توقعاتهم. وأشارت جميع مؤسسات التدريب القضائي المستفيدة إلى أنها ستضم حقوق الملكية الفكرية في برامج التعليم المستمر المنتظمة الخاصة بها باستخدام الوحدات المستحدثة حديثاً لهذا الغرض. وأطلقت مدرسة إدغار سيرفانتس فيلالتا للقضاء، كوستاريكا، في أكتوبر 2018 برنامجاً تدريباً جديداً للقضاة باستخدام الوحدات المخصصة وأدلة المدرّب. وذلك الالتزام بمثابة ضمان قوي لاستدامة المشروع على المستوى الوطني. وطلبت البلدان الرائدة مواصلة تعاون الويبو معها، بعد الانتهاء من المشروع، بغية تعزيز النتائج التي تحققت.

نتائج/ أثر المشروع والدروس الرئيسية	الدروس الرئيسية المستفادة 1. طُورت طرائق تصميم وتنفيذ أهداف المشروع بالتشاور الوثيق مع الدولة العضو المعنية ووفقاً للأولويات والاحتياجات الوطنية المحددة لكل بلد رائد. وقد سهل ذلك وضع نهج مشترك وأهداف متفق عليها مع كل بلد رائد بشأن النتائج التي يتعين تحقيقها عبر تنفيذ المشروع؛ 2. وكان اللجوء إلى مشورة الخبراء وخبرات أعضاء هيئة القضاة، الذين ينتمون إلى مناطق مختلفة من العالم ويمثلون أنظمة وممارسات قانونية مختلفة، مفيدًا للغاية في تحديد وتصميم النتائج المنشودة للمشروع والأساليب المستخدمة لتوفير برامج التعليم المستمر للقضاة؛ 3. وكان تصميم وتطوير المواد المرجعية والتدريبية للقضاة بمشاركة قضاة آخرين، ولاسيما أعضاء الهيئة المذكور أعلاه، اختياراً ناجحاً في معالجة خصوصيات المستفيدين المستهدفين وتلبية احتياجاتهم المطلوبة في مجال الملكية الفكرية؛ 4. وكان اللجوء إلى طرق التدريب المختلط لتحقيق أهداف التعليم للفئة المستهدفة مفيداً وفعالاً للغاية. وحظيت دورات التعليم عن بعد المتبوعة بالتدريب المباشر والفعاليات التعليمية بتقدير كبير من قبل المشاركين في المشروع؛ 5. وأسهم استخدام المهارات والخبرات الوطنية لتنفيذ الأنشطة في ضمان تركيز المشروع باستمرار على الاحتياجات والأولويات الوطنية وتعزيز ملكية أكبر للمشروع ونتائجه المنشودة؛ 6. وكان الالتزام والدعم الكاملان من جانب الدول الأعضاء الأربع وسلطاتها القضائية حجر الزاوية الأساسي لإنجاز المشروع بنجاح وفي الوقت المناسب.
المخاطر وسبل التخفيف من آثارها	رُصدت المخاطر بشكل منتظم ونوقشت بالتعاون الوثيق مع المؤسسات الشريكة في البلدان الأربعة. ويُعتبر تقييم المخاطر وتحليل التخفيف من آثارها ضرورياً من أجل وضع أساس متين للمشروع. وفيما يلي المخاطر الرئيسية وتدابير التخفيف من آثارها: الخطر (أ): صعوبات في تنظيم تدريب متواصل لهيئة قضائية مشغولة. ويتمثل أحد التدابير الرئيسية لمواجهة هذا الخطر في ضمان المشاركة والتأييد الكاملين من جانب مؤسسة التدريب القضائي و/أو السلطات المعنية في جميع مراحل المشروع. تدبير التخفيف (أ): تلقى تنفيذ المشروع الدعم الكامل من مؤسسات التدريب القضائي والسلطات المعنية في البلدان المستفيدة، وبالتالي لم تتحقق المخاطر المتوقعة ولم يكن لها

	أي تأثير سلبي على الأداء. وعلاوة على ذلك، مكّن استخدام أدوات التعليم عن بعد لأغراض التعليم المستمر من اتباع نهج أكثر مرونة وخصوصية. الخطر (ب): من المحتمل أن تتسبّب الظروف السائدة في بلد رائد مختار في عرقلة المشروع، وينبغي في هذه الحالة مواصلة المناقشات. وإذا ما تعثّرت تلك المناقشات، يجوز تعليق أو إرجاء تنفيذ المشروع في البلد. تدبير التخفيف (ب): كانت الظروف في البلدان المختارة مواتية لتنفيذ المشروع. وساعد الدعم الذي تلقاه المشروع من المؤسسات الشريكة في التخفيف من جميع المخاطر التي كان من الممكن أن تحدق به. وقد جرى تخفيف الخطر وبالتالي لم يعد لها أي تأثير سلبي على الأداء. الخطر (ج): قد يواجه استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قيوداً في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً، مثل غياب الإنترنت أو بطء سرعته. ولعل أحد التدابير الرئيسية المتخذة لمواجهة هذا الخطر الشديد هو التأكد من وجود نسخ مطبوعة لدليل أدوات القضاة في مجال حقوق الملكية الفكرية. تدبير التخفيف (ج): لم تكن هناك قيود جسيمة فيما يتعلق باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلدان المستفيدة، إذ أُتيحت مواد التدريب في أشكال يسهل النفاذ إليها وطباعتها. وقد نُظمت الاتصالات الإلكترونية العادية والدورات التدريبية المقررة عبر الإنترنت دون صعوبة. ويخفّف التدريب المختلط (عبر الإنترنت وبشكل مباشر) من خطر فقدان المعلومات. وبالتالي تم التخفيف من ذلك الخطر ولم يعد له أي تأثير سلبي على الأداء.
معدل تنفيذ المشروع	وصل معدل استخدام الميزانية، في 31 ديسمبر 2018، إلى 90 ٪. ونُفذ المشروع بموارد أقل من الميزانية الأصلية.

	ولم يكن للمشروع اعتمادات في الميزانية مخصصة للموارد البشرية. ومع ذلك، شارك عدد من موظفي الويبو والمتدربين، لا سيما في أكاديمية الويبو، في تنفيذ أنشطة المشروع، علاوة على واجباتهم ومهامهم المعتادة.
التقارير السابقة	هذا التقرير هو التقرير المرحلي الرابع المقدم إلى لجنة التنمية. وورد التقرير الأول في المرفق السادس للوثيقة CDIP/18/2، وقُدم إلى لجنة التنمية في دورتها الثامنة عشرة. وورد التقرير الثاني في المرفق السادس للوثيقة CDIP/20/2، وقُدم إلى لجنة التنمية في دورتها العشرين. أما التقرير الثالث فورد في المرفق الثالث للوثيقة CDIP/22/2، وقُدم إلى لجنة التنمية في دورتها الثانية والعشرين.
المتابعة	يُقترح الاضطلاع بأنشطة المتابعة التالية: - ضمان استدامة النتائج التي تحققت في البلدان الرائدة من خلال تزويدها ببعض المساعدة الإضافية. - تلبية احتياجات البلدان الأخرى التي طلبت الاستفادة من مساعدة مماثلة.

التقييم الذاتي للمشروع

مفتاح نظام إشارات السير

مفتاح نظام إشارات السير ****	***	**	لا تقدم	لا تقييم
مُحقَّق بالكامل	تقدم قوي	بعض التقدم	لا يوجد تقدم	لم يُقيّم بعد/ توقف

نتائج المشروع[1] (النتيجة المرتقبة)	مؤشرات الإنجاز الناجح (مؤشرات النتائج)	بيانات الأداء	نظام إشارات السير
إعداد قائمة بمؤسسات التدريب في مجال حقوق الملكية الفكرية وغيرها مما يوجد من مبادرات تدريبية لفائدة الجهاز القضائي على الصعيد العالمي	- أُعدت تلك القائمة؛ - وأُنجز التحليل الأولي.	عُممت دراسة استقصائية على الدول الأعضاء وقُدم تحليل النتائج المنبثقة عنها إلى الدورة الثانية والعشرين للجنة التنمية.	****
وضع وحدات تدريبية في مجال الملكية الفكرية مخصصة للقضاة وأعضاء السلك القضائي في كل مشروع رائد	- استُكملت الوحدات وأقرّتها السلطات الوطنية أو الإقليمية المعنية. - نُظم ما لا يقل عن دورة تدريبية واحدة (شبكية أو مختلطة أو	- خُصّصت جميع الوحدات واستُكملت وأُقرّت من قبل السلطات الوطنية للبلدان الأربعة. - نُظم ما لا يقلّ عن ثلاث دورات تدريبية (واحدة عبر الإنترنت واثنين بشكل مباشر) لكل بلد رائد بالتعاون مع	****

[1] وفقًا للقسم 2.3 من وثيقة المشروع الأصلية.

نتائج المشروع[1] (النتيجة المرتقبة)	مؤشرات الإنجاز الناجح (مؤشرات النتائج)	بيانات الأداء	نظام إشارات السير
	مباشرة) بالتعاون مع كل مؤسسة تدريب مستفيدة استناداً إلى الوحدات والمناهج وأساليب التدريب المستحدثة بغية تحقيق نتائج التعليم المنشودة.	مؤسسات التدريب القضائي المستفيدة استناداً إلى الوحدات المستحدثة.	
تدريب مجموعة من القضاة، منهم مُدرِّب محتمل واحد أو أكثر، استناداً إلى الوحدات المستحدثة	استكمال المستفيدين للدورة التدريبية	استكمل جميع القضاة والمدرّبين من البلدان الرائدة الأربعة دورات التدريب استناداً إلى الوحدات المستحدثة.	****
إنشاء شبكة تربط بين مؤسسات التدريب القضائي.	إعراب اثنتان على الأقل من مؤسسات التدريب القضائي عن رغبتها في التواصل والتعاون بشكل أوثق في مجال التدريب المتخصص.	أعربت جميع مؤسسات التدريب القضائي عن رغبتها في التواصل مع المؤسسات المماثلة الأخرى والتعاون بشكل أوثق في مجال التدريب المتخصص.	****
أهداف المشروع	مؤشرات النجاح في تحقيق أهداف المشروع (مؤشرات النتائج)	بيانات الأداء (استناداً إلى الردود على التقييمات التي أجريت)	نظام إشارات السير
تعزيز كفاءات ومهارات أعضاء السلك القضائي والقضاة والمدعين العامين في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً لتمكينهم من البت بفعالية	إقرار ما لا يقل عن 50% من أعضاء السلك القضائي والقضاة والمدعين العامين المستفيدين بأنهم اكتسبوا مهارات جديدة	أفاد كل من ردّوا على الاستقصاء بأنهم اكتسبوا مهارات جديدة للبت بفعالية وكفاءة في منازعات الملكية الفكرية.	****

نتائج المشروع[1] (النتيجة المرتقبة)	مؤشرات الإنجاز الناجح (مؤشرات النتائج)	بيانات الأداء	نظام إشارات السير
وكفاءة في منازعات الملكية الفكرية بما يتماشى مع الاحتياجات والأولويات الإنمائية المحددة في البلد.	للبت بفعالية وكفاءة في منازعات الملكية الفكرية.		
تكريس ثقافة الملكية الفكرية الموجهة نحو التنمية في الهيئات القضائية بما يحفز الابتكار والإبداع على المستوى المحلي ويحسّن بيئة التعاون الدولي ونقل التكنولوجيا والاستثمار.	إقرار ما لا يقل عن 50% من القضاة وأعضاء السلك القضائي والمدعين العامين المستفيدين بالعلاقة بين البت بفعالية وكفاءة والابتكار والإبداع على الصعيد المحلي.	أفاد كل من ردّوا على الاستقصاء بأنهم استوعبوا العلاقة بين البت بفعالية وكفاءة والابتكار والإبداع على الصعيد المحلي.	****
زيادة فعالية المؤسسات الوطنية لتسوية منازعات الملكية الفكرية وتحقيق توازن جيد بين حماية حقوق الملكية الفكرية والصالح العام.	إقرار ما لا يقل عن 50% من القضاة وأعضاء السلك القضائي والمدعين العامين المستفيدين بالعلاقة القائمة بين البت في المنازعات والصالح العام. وإشارة ما لا يقل عن 50% من القضاة وأعضاء السلك القضائي والمدعين العامين المستفيدين إلى أن التدريب قد حسّن مهاراتهم في مجال تسوية المنازعات.	إقرار 98 في المائة ممن ردّوا على الاستقصاء بأن ثمة علاقة بين البت في المنازعات والصالح العام. أشار كل من ردّوا على الاستقصاء إلى أن التدريب حسّن مهاراتهم في مجال تسوية المنازعات.	****

نتائج المشروع[1] (النتيجة المرتقبة)	مؤشرات الإنجاز الناجح (مؤشرات النتائج)	بيانات الأداء	نظام إشارات السير
إرساء توجه نحو التنمية في الهيئات القضائية بغية إقامة نظام لتسوية منازعات حقوق الملكية الفكرية يتسم بالتوازن والفعالية والكفاءة ويدعم المواهب والابتكار والإبداع على الصعيد المحلي مع تحفيز ومكافأة وحماية حقوق ومصالح جميع أصحاب حقوق الملكية الفكرية ومستخدمي حقوق الملكية الفكرية والمصلحة العامة على نحو منصف وعادل ومتوازن.	إقرار ما لا يقل عن 50% من القضاة وأعضاء السلك القضائي والمدعين العامين المستفيدين بأهمية تحقيق توازن بين الحقوق والمصالح الخاصة بأصحاب حقوق الملكية الفكرية ومستخدميها والصالح العام.	أقرّ 96 في المائة ممن ردّوا على الاستقصاء بأهمية تحقيق توازن بين الحقوق والمصالح الخاصة بأصحاب حقوق الملكية الفكرية ومستخدميها والصالح العام.	****

[نهاية المرفق والوثيقة]